

الذهب المذاب في

مذاهب النحاة ودقة الإعراب

للشيخ يوسف بن حمزة الكوراني

دراسة وصفية نقدية

القسم الأخير

بقلم د. ناصر إبراهيم النعيمي *

سادساً: ترتيب المسائل:

لم يسلك الكوراني منهجاً أو نسقاً واضحاً محدداً في ترتيب المسائل، بل تكاد تكون موزعة توزيعاً عشوائياً إلى حدٍّ ما، فلا هي مرتبة ترتيباً نحوياً: المرفوعات، المنصوبات، المجرورات ...، ولا مرتبة ترتيباً صرفياً: الاسم، والفعل، والحرف، ولا ترتيباً أبثنيّاً، أو أبجديّاً.

لذلك فقد كان الوصول إلى المسألة الخلافية في الكتاب لا يتأتى إلا بعد جهد ومشقة، الأمر الذي دفعني إلى وجوب تيسير الوصول إلى

* - محاضر في جامعة البلقاء التطبيقية كلية أصول الدين الجامعية.

المسألة، أو تحديد حقلها، ففُتتْ بتقسيم وتبويب المسائل على المادة الأساسية للكلم، وهي: الاسم، والفعل والحرف؛ ليكون أقرب تناولا من ترتيبه. وزيادة في الفائدة فقد أُشرت إلى رقم المسألة في كتاب الإنصاف؛ لأنَّ الكوراني نسج على منوال الإنصاف، وكرر مسائله بأعيانها. فإليك هذا التصنيف:

تصنيف مسائل الذهب المذاب على أقسام الكلام

الرقم	اسم المسألة	رقمها في الإنصاف
١	الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم .	م ١
٢	الاختلاف في أصل الأسماء الستة .	م ٢
٣	الاختلاف في إعراب المثنى والجمع بالحروف .	م ٣
٤	الاختلاف في جمع العلم المذكر الذي آخره تاء التانيث جمع مذكر سالماً.	م ٤
٥	الاختلاف في الاسم المقصور إذا كثرت حروفه هل تسقط ألفه عند التثنية.	م ١١٠
٦	القول في علة حذف علامة التانيث في نحو: طالق، وطامث، وحائض.	١١١
٧	القول في علة حذف الواو من: بَعْدُ وَيَزْنُ، وأمثالها.	م ١١٢
٨	القول في وزن ((الصَّمَحَ والدَّمَكَ)) وأمثالها.	م ١١٣

الرقم	اسم المسألة	رقمها في الاتصاف
٩	القول في الاسم الذي زادت حروفه على الثلاثة، ك: جعفر ، أين الزيادة ؟.	م ١١٤
١٠	القول في وزن (السَيِّد ، والمَيِّت ، والهيِّن)	م ١١٥
١١	القول في وزن (الخطايا) وأمثلتها.	م ١١٦
١٢	القول في رافع المبتدأ والخبر.	م ٥
١٣	القول في عامل الرفع في الاسم الذي تقدّم عليه الظرف ، هل يرفع بالظرف أم بماذا ؟	م ٢٩
١٤	القول في تحمّل الخبر الجامد ضمير المبتدأ.	م ٧
١٥	القول في إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير صاحبه.	م ٨
١٦	هل يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه.	م ١٠
١٧	القول في عامل الرفع في الاسم الواقع بعد لولا.	م ١٠
١٨	القول في العامل في نصب المفعول به.	م ١١
١٩	علام ينتصب خبر (كان) وثاني مفعولي ظننتُ.	م ١١٩
٢٠	القول في ناصب الاسم المشغول عنه.	م ١٢
٢١	هل يجوز تقديم خبر ما زال وأخواتها عليهنّ ؟	م ١٧
٢٢	هل يجوز تقديم خبر ليس عليها؟	م ١٨

الذهب المذاب في مذاهب النحاة ودقة الإعراب

الرقم	اسم المسألة	رقمها في الاتصاف
٢٣	هل يجوز تقديم مفعول اسم الفاعل على حرف النفي؟	٢٠ م
٢٤	هل يجوز تقديم معمول الفعل عليه؟	٢١ م
٢٥	هل يجوز العطف على موضع اسم (إنّ) ومحله قبل تمام الخبر؟	٢٣ م
٢٦	هل يجوز تقديم معمولات عندك ، وعلك ، ودونك عليها ؟	٢٧ م
٢٧	القول في أصل المشتقات ، المصدر أم الفعل .	٢٨ م
٢٨	العامل في نصب الظرف الواقع خبراً للمبتدأ .	٢٩ م
٢٩	القول في عامل النصب في المفعول معه .	٣٠ م
٣٠	هل يجوز تقديم الحال على العامل فيها مع الاسم الظاهر؟	٣١ م
٣١	هل النصب واجب في الصفة إذا كرّر الظرف التام ، وهو خبر المبتدأ ؟	٣٣ م
٣٢	هل يجوز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلاً متصرفاً ؟	١٢٠ م
٣٣	القول في العامل في المستثنى النصب .	٣٤ م

الرقم	اسم المسألة	رقمها في الاتصاف
٣٤	هل يجوز بناء (غير) على الفتح في كل موضع يحسن فيه (إلا) .	م ٣٨
٣٥	القول في (سواء)، هل هي اسمٌ أو ظرف؟	م ٣٩
٣٦	القول في (كم) هل هي مركبة أم مفردة؟	م ٤٠
٣٧	إذا فصل بين (كم) والاسم بظرف أو جار ومجرور، هل يكون الاسم مخفوضاً؟	م ٤١
٣٨	هل يجوز إضافة (التثنية) إلى العشرة؟	م ٤٢
٣٩	هل يجوز دخول (أل) على طرفي العدد المركب؟	م ٤٣
٤٠	هل يجوز أن يقال : ثالثَ عشرَ ثلاثة عشر؟	م ٤٤
٤١	القول في المنادى المفرد العلم: معرب أم مبني.	م ٤٥
٤٢	القول في نداء الاسم الحلي بـ (أل).	م ٤٦
٤٣	هل يجوز ترخيم المضاف؟	م ٤٨
٤٤	هل يجوز ترخيم الاسم الثلاثي؟	م ٤٩
٤٥	ترخيم الرباعي الذي ثالثه ساكن.	م ٥٠
٤٦	هل يجوز ندبة النكرة ؟	م ٥١

الرقم	اسم المسألة	رقمها في الانصاف
٤٧	هل يجوز إلغاء علامة الندبة على الصفة؟	م ٥٢
٤٨	اسم (لا) المفرد النكرة : معرب أم مبني؟.	م ٥٣
٤٩	القول في إعراب الاسم الواقع بعد (مُذْ، مِنْذُ) .	م ٥٦
٥٠	هل يجوز الخفض في القسم بإضمار حرف الخفض من غير عرض ؟	م ٥٧
٥١	القول في (أيمن) في القسم مفرد أم جمع.	م ٥٩
٥٢	هل يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف ، وحرف الخفض؟	م ٦٠
٥٣	هل يجوز إضافة الشيء إلى نفسه؟	م ٦١
٥٤	كلا وكلتا مثنيان لفظاً ومعنى أو أتتهما معنى فقط؟	م ٦٢
٥٥	هل يجوز تأكيد النكرة توكيداً معنوياً؟	م ٦٣
٥٦	هل يجوز العطف على الضمير المخفوض؟	م ٦٥
٥٧	العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام.	م ٦٦
٥٨	هل تأتي (أو) بمعنى (الواو) وبمعنى (بل)؟	م ٦٧

الرقم	اسم المسألة	رقمها في الاتصاف
٥٩	هل يجوز صرف (أفعل) التفضيل في ضرورة الشعر؟	٦٩م
٦٠	منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر هل يجوز؟	٧٠م
٦١	القول في علة بناء (الآن)	٧١م
٦٢	القول في رافع الفعل المضارع.	٧٤م
٦٣	عامل النصب في الفعل المضارع بعد فاء السببية.	٧٦م
٦٤	عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية.	٧٥م
٦٥	عامل الجزم في جواب الشرط.	٨٤م
٦٦	عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد (إن) الشرطية.	٨٥م
٦٧	هل يجوز تقديم اسم مرفوع ، أو منصوب في جملة جواب الشرط وما يترتب عليه؟	٨٦م
٦٨	القول في تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط.	٨٧م
٦٩	هل يجازى ب كيف؟	٩١م

الرقم	اسم المسألة	رقمها في الاتصاف
٧٠	وضع الاسم في (إذا) و(الذي).	م ٩٥
٧١	الاسم المفرد من (هو) و(هي).	م ٩٦
٧٢	المسألة الزنبورية.	م ٩٩
٧٣	إعراب ضمير الفصل.	م ١٠٠
٧٤	أي : الموصولة معربة دائماً ، أو مبنية أحياناً.	م ١٠٢
٧٥	هل تأتي أسماء الإشارة أسماء موصولة.	م ١٠٣
٧٦	هل يكون للاسم المحلى (بآل) صلة الموصولة؟	م ١٠٤
٧٧	أيهما أعرف : الاسم المبههم أم الاسم العلمي؟	م ١٠١
٧٨	همزة بين بين متحركة أم ساكنة؟	م ١٠٥
٧٩	هل يجوز تقديم الفاعل على الفعل؟	م ١٠٦
٨٠	هل يوقف بنقل الحركة على المنصوب المحلى بآل السكان ما قبل آخره ؟	م ١٠٦
٨١	القول في أصل حركة همزة الوصل.	م ١٠٧
٨٢	هل يجوز نقل حركة همزة الوصل إلى السكان قبلها ؟	م ١٠٨
٨٤	هل يجوز مدُّ المقصور؟	م ١٠٩

سابعاً : منهج العرض في المسألة الواحدة:

يصدر الكوراني في عرضه للمسألة الخلافية عن منهج يكاد يكون مطرداً ؛ فهو يسير في طريق واضحة يلتزمها غالباً وهي :

١- يبدأ بعرض موقف الكوفيين، ويتبعه بالحجج، والأدلة، أو الشواهد اللغوية، إن وجدت .

٢- عرض موقف البصريين ، وبيان أدلتهم وشواهدهم باقتضاب .

٣- الرد على بعض الشواهد والحجج التي يخالف أصحابها، وهذا المضمار جاء ضيقاً، وغير مطرد، فغالباً ما يميل الكوراني إلى التزام الصمت في مسائله الخلافية، وقليلاً ما يتعرض إلى مناقشة المسألة أو تحليلها ^١ .

ثامناً: شواهد الكوراني :

تعدّ الشواهد اللغوية أداة لها قيمتها في مساعدة النحوي في حسم المسائل الخلافية، والترجيح بين الآراء؛ فالشواهد ضرورية جداً في مباحث النحو عامة، فهي عصب هذا العلم ودعامته التي يقوم عليها، ومبحث الخلاف خاصة، لإجراء عملية الترجيح والتغليب في الحكم والاختيار، فللشواهد وظيفتان أساسيتان هما :

الأولى: إثبات واقع اللغة في مستوياتها: الأصوات، والصرف، والنحو،

^١- المسائل التي تدخل فيها وناقشها: م٢-م١٠-م١١-م١٩-م٢٨-م٥٠.

والدلالة.

والثانية: أنها مأخذ ضوابط اللغة وحدودها، وسنن أهل السليقة فيها^١.

وشواهد الكوراني تكاد تكون معدومة، فقد كانت قليلة جداً في مجملها، فهي لا تتجاوز (١٣) ثلاثة عشر شاهداً لغوياً، وقد اقتصرنا على نوعين من الشواهد اللغوية هما: القرآنية والشعرية وتوزعت وفق الكشف الآتي:

الفئة	الكوفيون	البصريون	الكوراني	المجموع
عدد الشواهد القرآنية	٥	٢	—	٧
النسبة المئوية	٧١	٢٩	—	١٠٠
عدد الشواهد الشعرية	٦	—	—	٦
النسبة المئوية	١٠٠	—	—	١٠٠

ولعلّ السبب في قلة شواهد الكوراني يرجع إلى منهجه الواضح الذي التزمه منذ بداية كتابه إلى نهايته، والذي يتمثل في الاختصار، وتجنب الإطالة والغوص في الشرح والتحليل، أو ذكر الحجج، فاقصر على ذكر رؤوس المسائل عند الفريقين، وترك ما أوردها على آرائهم من الشواهد؛ "طلباً للاختصار واعتماداً على أن الاشتهار قد يُغني عن الالتفات والاعتبار"^٢.

^١ - انظر: الاحتجاج بالشعر في اللغة: ص (٤٧).

^٢ - انظر الذهب المذاب، ص ٩٤.

أما بالنسبة إلى موقف الكوراني من هذه الشواهد فقد أعفى نفسه من مناقشتها ، وللتدليل على ذلك نورد بعض الأمثلة :

أ- قال في المسألة الرابعة والأربعين: ((والكوفيون إلى أن (إلا) يكون بمعنى (الواو)، نحو قوله تعالى: ﴿لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا﴾^١.

والمعنى : أي ولا الذين ظلموا، والبصريون إلى أنه لا يكون بمعنى الواو ، بل يكون بمعنى لكن، والاستثناء منقطع^٢

ب- ومن ذلك قوله في المسألة السادسة والسبعين: ((والكوفيون إلى أنه يجوزُ العطفُ على المضمَر المرفوع المتَّصل، نحو: جئتُ وزيدٌ، والبصريون إلى أنه لا يجوز من غير تأكيد؛ ولا فصل، نحو: ﴿سَيَصِلَى ناراً ذات لَهَبٍ وامراتُهُ﴾^٣ .

ج- وقوله في المسألة الثانية والأربعين: الكوفيون: أي أكثرهم، إلى جواز ((تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلاً مُتصرفاً، نحو: وما كان نفساً بالفراق تطيبُ^٤ ، وأكثر البصريين إلى أنه لا يجوز)). وأكثر البصريين إلى أنه لا يجوز [^٥.

^١- سورة البقرة آية ١٥٠.

^٢- الذهب المذاب ١٢٢.

^٣- سورة المسد الآيات ٣-٤.

^٤- وصدر البيت: أتَهَجَّرُ سلمى للفراق حبيبها، انظر المسألة: الإِتصاف، م ١٢٠، والتبيين م ٦٥، وائتلاف النصرة ٣٨.

^٥- الذهب المذاب، م ١٢٠-١٢١.

وأما بخصوص نسبة الشاهد الشعري إلى صاحبه، فقد اكتفى الكوراني بنسبة ثلاثة أبيات منها، فقط^١، وقد أورد لها لدعم موقف، أو رأي أحد الفريقين.

تاسعاً: المذهب النحوي للكوراني:

ربما يكون من الصعب أن نهتدي إلى مذهب الكوراني النحوي، فهو لا يدعنا نستشف مذهبه النحوي في البحث والدراسة لهذا الكتاب؛ لأنه يكتفي بعرض مسائل الخلاف، والقيام بدر الناقل للآراء، بل كان لا يعمل فكره في المسألة، أو الآراء الواردة فيها، فيقف منها موقف الراوي فقط، وحتى عباراته ليس فيها ما يوحي إلى أنه يسير، أو يميل إلى أي من المذاهب النحوية، فهو أحياناً يأخذ برأي البصريين، ويتمثل ذلك بتعليقه لإعراب المضارع (أعوذ) حيث تبنى رأيهم^٢، ولكنه تبنى رأي الكوفيين في إعراب البسمة، حيث ذهب إلى أن ((بسم)) الجار والمجرور متعلقة بفعل مقدر هو ((اقرأ))، حيث وصف ذلك بالقول المختار^٣، ومعروف أن تعلق الجار والمجرور بفعل هو رأي الكوفيين وتعلقه ((باسم)) هو رأي البصريين.

وبناءً على ما تقدم، فإني أعتقد أن عدم وجود أمارات الإلحاق الواضحة على المذهب النحوي عند الكوراني؛ لكون شخصيته غير واضحة في كتابه، بل كانت مطمسة إلى حد ما، يفضي بنا إلى وجوب السكوت عن

١- انظر: المصدر السابق، م (١٤٤)، ص ١١٥، ص ١٥٢، ١٥٤.

٢- انظر: المصدر السابق ٤٩.

٣- المصدر السابق ٤١.

مذهبه، حتى يبين ما يمكن اعتماده في تثبته. أضف إلى ذلك أن الكوراني من النحاة المتأخرين الذين عاشوا على ما جاء به المتقدمون، يرجحون ويختارون من الآراء ما يروونه مناسباً وإن كانوا يعتزون أو يميلون إلى مذهب دون آخر.

الخصائص العامة لصنيع الكوراني:

إنَّ الباحث في مسائل كتاب الكوراني يخرج بما يأتي:

١- أقبل الكوراني على كتاب الإنصاف يختصر مسائله ويختزلها، فقد أورد (١١٨) ثماني عشرة مسألة ومائة مسألة من الإنصاف، وزاد عليها مسألة واحدة فقط، فكان كتابه مجرد إعادة طبع لكتاب الإنصاف.

٢- اقتصر الكوراني على الاهتمام بإبراز رؤوس الفكرة في المسألة، فهي وحدها تطفو وتظهر في كتابه، فلا يستوف كل جوانب المسألة، ولا يأت بأراء النحاة المخالفين، بل يميل إلى ذكر الأعم الأغلب؛ بناءً على المنهج الذي اتبعه، والفئة التي توجه إليها في كتابه.

٣- يكتفي الكوراني بدور العارض أو الناقل للآراء، فلا يتدخل بإبداء رأيه، وإثما وقف منها موقفاً حيادياً، ودون أن يرجح رأياً على آخر، أو يعلل رأياً ما، وإنما عرضها عرضاً سريعاً مقتضباً، لذلك كانت شخصيته غير واضحة في الكتاب، فهو يمرُّ على المسائل مرّاً سريعاً.

٤- التخفيف كثيراً من الشواهد، فلا نجد إلا [القليل النادر، فقد اكتفى

بثلاثة عشر شاهداً، وهذا قليل جداً إذا ما قيس بعدد المسائل.

٥- لم يذكر الكوراني شيئاً عن مصادره، بل كان يسوق الرأي أو

القول بقوله : قال الكوفيون، قال البصريون، ولعله لم يكن يرى

حاجة لذكر مصادره وحججه ما دام همته نقل مضمون كتاب

الإصناف، نقلاً موجزاً .

وبعد، فمهما يكن من اقتضاب مسائل الكوراني والاقتصار على

الجانب العام لطرفي الخلاف في الغالب، والابتعاد عن الشرح والتطويل،

وذكر الحجج، والشواهد، فإنّ هذا النوع من التأليف يخدم الغرض التعليمي

خير خدمة، في التّحصيل العلمي للمبتدئين الذين توجّه إليهم بكتابه هذا،

فالمبتدئ لا يجوز أن نفصل له المسائل والآراء، لأنّ هذا لا يتناسب وقدرته

على التّحصيل، فمعرفة الاتجاه العام لكلّ مذهب عوناً على الإمام بالمسائل

الخلافية، وسهولة استحضارها، وحفظها، وهذا يكفي، أمّا المتخصص فهو

الذي تهمة هذه التفصيلات الدقيقة.

لائحة المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم.
٢. الكوراني: يوسف بن حمزة الإلياسي، الذهب المذاب في مذاهب النحاة ودقة الإعراب، تحقيق الدكتور حمدي الجبالي، ١٩٩٧م.
٣. الأتباري، أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد: الإحصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين. ومعه كتاب الانتصاف من الإحصاف. تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ١٩٩٩م.
٤. جبل، محمد حسن حسن، الاحتجاج بالشعر في اللغة، دار الفكر العربي، القاهرة، (د.ت.).
٥. حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار الفكر-بيروت-لبنان - ١٩٨٢م.
٦. الحموي، أبو عبد الله يعقوب المعروف بياقوت الرومي. معجم الأدباء، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط٣، ١٩٨٠م.
٧. الزبيدي، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي. ائتلاف النُصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تحقيق الدكتور طارق الجنابي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
٨. السيوطي، جلال الدين، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، طبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط١، ١٩٦٥م.

٩. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق ودراسة الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٦م.

١٠. مسائل خلافية في النحو، حققه الدكتور محمد خير الحلواني، دار المأمون للتراث، دمشق، ط٢، (د.ت.).

١١. الفيروزآبادي، مجد الدين، محمد بن يعقوب. البلغة في تاريخ أئمة اللغة، تحقيق محمد المصري، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٧٢م.

١٢. القفطي، أبو الحسن علي بن يوسف. إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.